



مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية
Social and Economic Policies Monitor (Al Marsad)

دَفْنُ الأونزُوا مَرَّةً وَالأَبَدُ : تَواطُؤُ الغُزْبِ على الضَّحَايَا!

إعداد: إياد الرياحي

شباط 2024

من السذاجة الاعتقاد أن ربط عدد محدود من موظفي الأونروا (12 موظف استشهد من بينهم موظفين) بأحداث 7 أكتوبر هو الدافع الحقيقي لوقف 15 دولة عربية التمويل عن وكالات غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، كما من السذاجة الاعتقاد أن هذه الخطوة ستؤدي إلى انهيار تام للأونروا، إلا أن لهذه الخطوة أن تحقق عدداً من الأهداف:

1- ضبط وإعادة تشكيل الأونروا.

2- نزع المصدقية عن إفادات مسؤولي الأونروا، باعتبار أن الأونروا هي وكالة مخترقة من قبل حماس وخاصة الإفادات التي استخدمت في المرافعة في محكمة العدل الدولية.

3- التخلص من بعض كبار موظفي الأونروا وضبط التوظيف وفق آليات أمنية اسرائيلية.

4 - إثارة الجدل حول الأونروا وافتعال التحقيقات، بالتزامن مع تعزيز دور هيئة المساعدات الإنسانية لتصبح هيئة موازية للأونروا (صحيح أن هذه الهيئة لن تحل محل الأونروا لكنها ستضعفها مستقبلاً، إذ أن فكرة تعدد الهيئات يتيح للممولين التحكم بتوجهات وآليات المساعدات الإنسانية كما يخلق حالة من التنافس بين تلك الهيئات، ليس على خدمة اللاجئين بل على استقطاب أموال الداعمين).

5- تجنب "إسرائيل" مستقبلاً الملاحقة القانونية من قبل الأونروا، بسبب قتلها أكثر من 152 من العاملين الإنسانيين ضمن موظفي الأونروا، وتدمير وقصف عشرات المراكز والمقرات التابعة للأونروا. فمن جهة، إن افتعال هذه الأزمة يمكن إسرائيل من مواجهة سيناريو أن تكون الأونروا وفيه لموظفيها والعاملين فيها وأن تسعى لمحاسبة "إسرائيل" على أقل تقدير. ومن جهة أخرى يمكنها من التمهيد للرأي العام العالمي بأن الأونروا بمقراتها وموظفيها هم أهداف مشروعة.

إن نجاح أو فشل هذه الأهداف منوط بقدررة الإدارة الأمريكية على تجنيد مزيد من الدول لوقف تمويلها، ونظراً للتجربة الأمريكية الأخيرة في حشد دول "الحراسة البحر الأحمر" فإن احتمالات الفشل واردة!

ليست وليدة اللحظة: الحرب على الأونروا

تأتي محاولات القضاء على الأونروا ضمن سياق ممتد في محاربة الفلسطينيين، وتسوية القضية الفلسطينية، فليست هذه المرة الأولى التي تتعرض فيها الأونروا لمحاولة تصفية أعمالها ودورها. وقد يربط البعض القرار الحالي بوقف المساعدات بمجريات القضية في محكمة العدل الدولية، وباستخدام القاضية جوان دونوجو لشهادات من موظفي الأونروا، باعتبار أن هذا ما فجر الأزمة تجاه الأونروا داخل المعسكر الغربي الداعم لإسرائيل.

وفي الحقيقة ليس هذا ما حرك إسرائيل، والدليل على ذلك أن السنوات الماضية كانت حافلة في المحاولات الإسرائيلية والأمريكية الشبيهة، فلا تقتصر منطلقات إسرائيل في شن هجومها الحالي على دور مسؤولي الأونروا في منح ممثلي جنوب افريقيا دلائل على الوضع الكارثي في القطاع. لا بد من فهم، أن تصفية أعمال الأونروا هو مشروع سياسي لإسرائيل، إذ تعتقد أنها بتحقيقه ستسدل الستار عن ملايين اللاجئين الفلسطينيين.

رغم المأساة ورغم هول الحدث وثقل المأساة، إلا أن مثل هذه القرارات يكشف مفارقات مثيرة للسخرية. فما نشهده اليوم هو قيام أعضاء الأمم المتحدة أنفسهم بفرض عقوبات على وكالة من وكالات الأمم المتحدة، فالأونروا التي تم تأسيسها بموجب القرار رقم 302 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 8 كانون الأول 1949 بهدف تقديم برامج الإغاثة المباشرة والتشغيل للاجئين الفلسطينيين.¹ هي المؤسسة الأممية الأكثر تعرضاً لتكرار العقوبات وقطع التمويل نتيجة التحريض الإسرائيلي. واستخدام الدول آلية العقاب يطرح سؤالاً جاداً حول غياب آليات محاسبة داخلية لهذه الوكالات الأممية التي روجت لعقود "للحكم الصالح"؟

ومفارقة أخرى تثيرها هذه العقوبات هو أن الأونروا قد تكون أكثر الوكالات تعسفاً بحق موظفيها الفلسطينيين من سنوات طويلة، فهي من الوكالات التي لا يوجد فيها أي حرية رأي وتعبير. كثيرة هي الحالات التي تعرض فيها موظفي الأونروا للإيقاف عن العمل والفصل من قبل مدراءهم، وهذا ما أشارت له عدد من بيانات اتحاد العاملين العرب في وكالة الغوث. ويوجد حالات موثقة لدى الاتحاد، حول قيام الأونروا بمحاسبة موظفين احتجوا عبر صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي على قيام قوات الاحتلال بقتل إخوانهم أو أبنائهم ومن الجدير بالذكر، أن بعض العاملين لم يقوموا حتى بنعي أبنائهم على مواقع التواصل الاجتماعي خوفاً من تلك الإجراءات التي تطال مصدر رزقهم.

ليس كافياً، هذا السياق الممتد من استخدام العقوبات على الموظفين داخل الأونروا من قبل إدارتها، للحكومات الغربية التي انهارت فهذا الكم الهائل من العقوبات في أقل من 24 ساعة، بناء على ما استعرضته "إسرائيل" من شعارات أو بوستات لبعض المتعاقدين مع الأونروا يكيلون المديح بأحداث السابع من أكتوبر.

من الشمال إلى الشمال

15 دول أوروبية من الشمال إلى الشمال (الولايات المتحدة وكندا وأستراليا واليابان وإيطاليا وبريطانيا وفنلندا وألمانيا وهولندا وفرنسا وسويسرا والنمسا والسويد ونيوزيلندا وأيسلندا ورومانيا واستونيا والسويد) أعلنت فرض عقوبات على الأونروا.

من الجلي أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعلن أولاً، ثم تبدأ الكلاب الوفية لاحقاً في النباح الفج على الضحايا.² دول مثل استونيا ورومانيا ونيوزيلندا وأيسلندا لا تعدهم حتى الأونروا من الشركاء الرئيسيين الداعمين لها لكن بالنسبة لإسرائيل وأمريكا، فهذه اصوات مهمة في تجييش العالم ضد الأونروا. عند مراجعة المرصد قائمة المتبرعين للأونروا للعام 2021، كانت مساهمة أستونيا أقل من نصف مليون دولار، بينما لم تتجاوز مساهمة رومانيا 179 ألف دولار³، علماً أن بنك فلسطين قدم نصف مليون دولار خلال شهر واحد لصالح الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي.

¹ <https://www.unrwa.org/ar/who-we-are>

²

<https://www.aa.com.tr/ar/%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%AF-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%82-%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A3%D9%88%D9%86%D8%B1%D9%88%D8%A7/3123505>

<https://www.unrwa.org/how-you-can-help/government-partners/funding-trends>³

ولفهم الصورة بشكل أوضح فيجب أن نتذكر، أن كثيراً من الدول التي أقدمت على وقف التمويل عن الأونروا، هي في الحقيقة تتلقى مساعدات أمنية ومالية من الولايات المتحدة الأمريكية. إذ بلغت المساعدات الأمريكية لأستونيا على صعيد الأمن فقط حوالي 500 مليون دولار أمريكي في الأعوام الأخيرة فقط، عدا عن التواجد العسكري الأمريكي هناك⁴، باختصار، العائدات على هذا النوع من الاستثمار (دعم الأونروا) بالنسبة لأستونيا أيسلندا رومانيا، يتم من خلال مقايضة تصويتها بالعادة بمزيد من المساعدات النقدية والأمنية من قبل أمريكا وبعض الدول الأوروبية الغنية.

المفارقة الأخيرة، أن كل هذه الضجة "تسبب بها" 12 موظف من بين 13 ألف موظف/ة يعملون لصالح الأونروا، مع العلم أنهم أوقفوا مباشرة عن العمل بقرار حاسم من قبل لازاريني المفوض العام للأونروا، دون أن يعرف حتى إن كان هؤلاء الموظفون ما زالوا أحياء أم تحت الأنقاض أم أصيبوا أم أنهم من بين آلاف المفقودين، فلا داعي للجان تحقيق مهنية حين يتعلق الأمر بالفلسطينيين. هذه الأزمة كان من الأجدر أن تكون بين الدول الغربية وإسرائيل" بعد قرار محكمة العدل الدولية لإسرائيل بوقف التحريض على الإبادة الجماعية.

على المستوى الرسمي: أين الحلفاء؟

لم يتخذ النظام السياسي الفلسطيني موقفاً معادياً لروسيا في الحرب على أوكرانيا، ودفع الفلسطينيون ثمن ذلك. في المقابل لم يتصرف الحلفاء المفترضين بشجاعة بجانب الفلسطينيين في هذه القضية. كان بإمكان روسيا والصين وتركيا وماليزيا وبعض الدول الأوروبية الأخرى اتخاذ مواقف داعمة للأونروا وبقائها في ظل هذه الأزمة، من خلال تخصيص مساعداتها للضحايا عبر الأونروا.

وقد "أعلنت 21 منظمة غير حكومية دولية، ا، عن "استيائها" من إعلان 12 دولة تعليق تمويلها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، في الوقت الذي يشهد قطاع غزة "كارثة إنسانية". وقالت هذه المنظمات بينها "أوكسفام" Oxfam، و"أطباء العالم" Doctors of the World، و"سيف ذا تشيلدرن" Save the Children، و"المجلس الدنماركي للاجئين" Danish Refugee Council في بيان مشترك، أن "الأونروا" هي "المزود الرئيسي للمساعدات" في غزة والمنطقة، وإن وقف التمويل "سيؤثر على المساعدات الأساسية لأكثر من مليوني مدني أكثر من نصفهم من الأطفال، وجميعهم يعتمدون على مساعدتنا". المهم هنا ليس إصدار بيان بل استمرار هذه المنظمات بالضغط، والأهم عدم قبولها بأي شكل من الأشكال أن تكون بديلاً عن الأونروا سواء في هذه المرحلة أو لاحقاً في مرحلة إعادة الإعمار.

بالتزامن مع ما يجري في غزة، فإن الفلسطينيين بشكل عام يواجهون عقوبات اقتصادية شتى ليس كحكومة فقط ولكن أيضاً كمجتمع مدني وبلديات، ومنذ 7 أكتوبر لم تقم "إسرائيل" بتحويل عائدات الضرائب للفلسطينيين وأصبح دخل 140 ألف موظف ومتقاعد حكومي مهدداً، إضافة إلى الاستغناء بالجملة عن العمال الفلسطينيين في "سوق العمل الإسرائيلي". وإن كانت بعض هذه الأزمات مؤقتة ويستطيع الفلسطينيون التأقلم معها، إلا أن أزمة الأونروا تعتبر الأخطر من نواحي سياسية

⁴ <https://ee.usembassy.gov/2023-07-04/>

واققتصادية ليس على الفلسطينيين فقط، بل على الكثير من الوظائف والخدمات في مناطق عمليات الأونروا مثل الأردن، سوريا، لبنان.

لمن رأى في محكمة العدل الدولية بارقة أمل لإنصاف الفلسطينيين، يبدو أن الدول الغربية بدأت بإجراءات مخالفة لما نص عليه قرار المحكمة. وقد وأشارت المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان بالأراضي الفلسطينية المحتلة فرانشيسكا ألبانيز إلى أن محكمة العدل الدولية طلبت "السماح بمساعدات إنسانية فعّالة" لسكان قطاع غزة، وبالتالي فقرار تلك الدول في وقف التمويل عن الأونروا هو بمثابة "عصيان علني لقرار محكمة العدل الدولية"⁵.

وختاماً، إنه غوتيريش نفسه الذي أعلن عن تشكيل هيئة مساعدات إنسانية أصبح اليوم يواجه تحدي أن هذه الهيئة، التي تم تعيين وزيرة هولندية سابقة على رأسها، ستكون البديل العملي للأونروا وليس المساعد الفني في حشد الدعم بالتنسيق مع الأونروا.

⁵ <https://www.aljazeera.net/news/humanrights/2024/1/29/%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%B1%D8%A9-%D8%A3%D9%85%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%AF-%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A3%D9%88%D9%86%D8%B1%D9%88%D8%A7>